دشن مبنى الأمانة

خادم الحرمين يدعو الدول المستهلكة الرئيسة

دعا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدول المستهلكة الرئيسية الى خفض الضرائب على المنتجات البترولية اذا ارتفعت أسعار البترول لتخفيف العبء عن مواطنيها، كما طالبها -حفظه الله- بالحد من المضاربات التي تحدث بسوق البترول، ومقاومة الإشاعات الكاذبة، والمعلومات المضللة التي تشوه حقائق السوق البترولية.

وقال في كلمته أثناء تدشينه لمبنى الأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي بالرياض في ١٧ شوال ١٤٢٦هـ (١٩ نوفمبر ٢٠٠٥م):

«يسعدنا أن نرحب بكم في المملكة العربية السعودية، وأن نحتفل معكم بافتتاح المقر الدائم للأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي، وبداية العمل في المشروع الدولي لتأسيس قاعدة عالمية للمعلومات، آملين أن يكون لجهود الامانة العامة الأثر الفعال في تعزيز الحوار بين المنتجين والمستهلكين، وحماية الاقتصاد العالمي من الهزات، وهذا ما حرصنا عليه عندما اقترحنا تكوين هذه الامانة قبل خمس سنوات.

«أيها الأصدقاء:

«إن سياستنا البترولية واضحة المعالم، تتميز بالصدق والشفافية، وهي مبنية على اعتقادنا الراسخ أننا جزء من العالم، نشاركه الرخاء والشدة، وإن مصلحتنا الوطنية لا تتعارض مع مصالح المجتمع الدولي، إن هذه السياسة قائمة على ركنين أساسيين: الأول هو تحقيق سعر معقول وعادل للبترول، والثاني هو توفير الامدادات الكافية من البترول لكل المستهلكين.

«وفي سبيل الوصول الى هذين الهدفين، قمنا بزيادة طاقتنا الانتاجية على نحو لا يمس حقوقأاجيالنا القادمة ولا يضر بالحقول، وتبنينا داخل الاوبك وخارجها موقفا معتدلا في كل ما يتعلق بالانتاج والتسعير، وعمدنا الى زيادة الانتاج كلما حدث نقص في العرض، واتبعنا أسلوب التنسيق والتشاور مع المستهلكين، ومع صناعة البترول العالمية، الا أن كل الجهود التي تبذلها الدول المنتجة لن تؤتي ثمارها ما لم يقابلها موقف ايجابي من الدول المستهلكة الرئيسية، وذلك بالحد من المضاربات التي تحدث بسوق البترول، ومقاومة الاشاعات الكاذبة، والمعلومات المضللة التي تشوه حقائق السوق، كما أن على هذه الدول تخفيف العبء عن مواطنيها بخفض الضرائب على المنتجات البترولية اذا ارتفعت أسعار البترول.

أيها الاصدقاء:

«إن سياستنا البترولية جزء من سياستنا العامة التي ترمي الى إحلال الحوار محل الخصام، والتعاون محل الصدام.

«والله نسأل أن يوفق مساعي كل العاملين لخير البشرية ورخائها. إنه سميع مجيب».

مبادرة خادم الحرمين الشريفين

وكان خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز- حفظه الله -عندما كان ولي للعهد قد أطلق مبادرته التي دعا فيها إلى إنشاء أمانة عامة دائمة لمنتدى الطاقة تعمل على تعزيز الحوار المستمر بين منتجي ومستهلكي الزيت والغاز على مختلف المستويات، وعرض -أيده الله- استعداد المملكة العربية السعودية لاستضافة الأمانة العامة المفتوحة. وقد جاء ذلك خلال كلمة خادم الحرمين الشريفين- أيده الله - أمام وفود منتدى الطاقة الدولي السابع الذي عقد في ٢١ شعبان ١٤٢١هـ في الرياض.

وقد جاءت هذه الدعوة انطلاقاً من نظرة خادم الحرمين الشريفين -رعاه الله- بضرورة إيجاد أرضية قوية للحوار الدائم المنتظم بين قطبي الصناعة والسوق وبين المنتجين والمستهلكين، وصولا إلى تفاهم واتفاق بين أقطاب صناعة النفط تفضي إلى استفادة جميع الأطراف وتخطّي أي عوائق تعتري سبل التنمية الاقتصادية والصناعية بالعالم.

ويعد إيجاد الأمانة العامة للمنتدى نقلة نوعية في الحوار بين المنتجين والمستهلكين

ـــة العامة لمنتدى الطاقة الدولي في الريـاض

ـــية إلى خفض الضرائب على المنتجات البترولية

وكذلك الشركات النفطية ذات الاهتمام المشترك، إذ إن الأمانة العامة ستكون أفضل وسيلة لتوفير جميع مقومات نجاح القرارات التي تدلف إلى مصلحة الدول المستهلكة والمنتجة على حد سواء، وبذلك يتمكن المتحاورون من فهم قضايا بعضهم بعضاً، ويتوصلون إلى آراء ورؤى مشتركة تمكنهم من حل أي مشاكل عالقة تعيق تقدم التنمية.

وتعول الدول كثيرا على هذه الأمانة في تقريب وجهات النظر بين الدول المنتجة والمستهلكة بالإضافة إلى الشركات ذات الاهتمام المشترك ولذلك نجد أن معظم الدول الأعضاء في المنتدى رفعت تمثيلها في افتتاح المنتدى إلى وزير الطاقة، كما أن رؤساء بعض الشركات النفطية العملاقة والمؤثرة في صناعة الطاقة بالعالم جاؤوا بأنفسهم لتمثيل شركاتهم ولحضور هذه المناسبة الكبيرة في بلد يدير ربع احتياطيات العالم من النفط ويستحوذ على ١٣٪ من الانتاج العالمي وأكثر من ٢٠٪ من مبيعات البترول في الأسواق العالمية.. كما يمتلك طاقة تكريرية تصل إلى ١٠٤ ملايين برميل ويهتم بصورة بالغة بضمان تدفق النفط إلى الدول المستهلكة بأسعار تناسب المشتري والبائع.

وقد شهدت الرياض سلسلة من الفعاليات التي انطلقت من خلال المؤتمرات الصحافية التي عقدها بعض وزراء الطاقة الأعضاء في المنتدى الذين عبروا من خلالها عن شكرهم لدور المملكة الكبير في تعميق الحوار وكذلك لاستضافتها وتبرعها بإنشاء أمانة عامة للمنتدى يتم تحت قبته مناقشة العديد من قضايا الطاقة والصناعة ومحاولة التوافق ما بين البيئة وصناعة البترول وجعل العلاقة

خادم الحرمين يدعو الدول المستهلكة الرئيسية إلى خفض الضرائب على المنتجات البترولية

بينهما تكاملية وليست تصادمية. كما أن أروقة مبنى الأمانة شهدت مناقشات مغلقة بين ممثلين من الدول المستهلكة والدول المنتجة، لبحث سبل صناعة النفط والعمل على تطوير فه أفضلم لقضايا الطاقة دولياً، والعمل على تعزيز العلاقات بين منتجي البترول ومستهلكيه.

وتهدف الأمانة إلى إيجاد قاعدة شاملة ودقيقة للمعلوت والدراسات والأبحاث عن جميع المواضيع المرتبطة بصناعة الطاقة وتحسين طرق جمع ودقة البيانات الخاصة بالبترول والغاز ونشرها مما يساعد على الارتقاء بآلية عمل منتدى الطاقة وجعل الحوار بين الجانبين منتظماً ومؤسسياً.

وتعمل الأمانة العامة للمنتدى من خلال التعاون والحوار لتحقيق الاستقرار في أسواق الطاقة، مما يحفز نمو الاقتصاد العالمي ولا يضر باقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة وبالذات الدول النامية، كما أنها تعمل على توفير مناخ من الثقة بين جميع الأطراف في السوق الصناعية البترولية وايجاد أرضية مشتركة لترسيخ روح التعاون والحوار، بما يحقق مصالح الدول المنتجة والمستهلكة للنفط والغاز ويخدم الاقتصاد العالمي ككل.

وكانت المملكة أول دولة عملت منفردة لإيجاد أرضية مشتركة للحوار بين المنتجين والمستهلكين للطاقة، وصولاً إلى فهم مشترك لقضايا الطاقة، والعمل على تخطي أي عقبات تعتري توفير مصادر الطاقة، انطلاقا من قناعتها أن أسلوب التحاور أنجع وأبلغ فائدة من طريقة التصادم بين المنتجين والمستهلكين، الذي كان سائداً قبل ٢٥ عاما مضت.

كلمة وزير البترول السعودي

ومن جهة أخرى ألقى معالي المهندس علي بن ابراهيم النعيمي وزير البترول والثروة المعدنية كلمة في احتفال تدشين مبنى الامانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي، عبر من خلالها عن شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين على مبادرته لإنشاء أمانة عامة لمنتدى الطاقة ودعم هذه المبادرة ماديا ومعنويا حتى اصبحت واقعا ملموسا تضطلع بدور دولي واضح ومتنام.

وأشار الى أن البترول أخذ موقعه كسلعة دولية ذات أهمية اقتصادية وسياسية متزايدة منذ ما يزيد على مئة عام.وخلال هذه السنوات غلبت على صناعة وتجارة البترول صفات مهمة وحيوية لعل أبرزها ما مرت به العلاقات بين الدول المنتجة والمستهلكة للبترول من تطور وتباين وتحول.

وأوضح النعيمي أن الثمانينات الميلادية شهدت بدايات التحول في العلاقات بين الدول المنتجة والدول المستهلكة وفي التسعينات حتمت المصالح المشتركة لهذه الدول ان تتحول العلاقة من لغة المجابهة الى لغة الوفاق والتعاون وبدأت علاقات التعاون تتطور بشكل تدريجي حتى توج هذا التوجه الايجابي بانعقاد المؤتمر الوزاري السابع للدول المنتجة والمستهلكة في الرياض عام ٢٠٠٠م الذي شهد انطلاق مبادرة خادم الحرمين الشريفين في إنشاء أمانة عامة لمنتدى الطاقة.

وبين معاليه أن الامانة العامة سوف تقوم بتأطير الحوار العالمي حول الطاقة وتعميقه وتفعيله، كما أن نظام معلومات الطاقة المشتركة سوف يسهم في مساعدة دول العالم في التخطيط للمستقبل بشكل افضل، كما سيسهم في استقرار السوق البترولية العالمية وذلك لأن غياب المعلومات الدقيقة والواضحة هو أهم المشكلات التي تواجه السوق والصناعة البترولية العالمية، خاصة في موضوعات حيوية مثل العرض والطلب والانتاج والمخزون وغير ذلك.

وثمن النعيمي دعم الدول الأعضاء لميزانية المنتدى لكون هذا الدعم سيفضي الى نجاح أعمال الامانة. كما طالب النعيمي الصناعة البترولية، ممثلة في الشركات البترولية، بالمبادرة الى دعم الامانة العامة ماديا ومعنويا من خلال إنشاء صندوق مالي مستقل تستطيع الامانة من خلاله التوسع في نشاطاتها لتلعب دورا أكثر إيجابية وفاعلية في قضايا الطاقة العالمية.

وأزجى النعيمي شكره وتقديره للهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، بإشراف وتوجيه صاحب السمو الملكي الامير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض، لبنائها مقر الامانة.

ومن جانبه ألقى الامين العام لمنتدى الطاقة الدولي السفير أرني وولتر، عند وصول خادم الحرمين الشريفين الى مقر الحفل بحي السفارات بالرياض، كلمة ثمن فيها مبادرة خادم الحرمين الشريفين ودعمه لمنتدى الطاقة، مؤكدا أن إيجاد مقر للامانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي سوف يسهم في تعميق الحوار بين المنتجين والمستهلكين ويساعد الدول المتحاورة للوصول الى قرارات تصب في مصلحة الجميع.